

التيارات الفكرية حول هذه المسائل ، تفيض في جدولين مختلفين يمكن تمييزهما — ولو نظرياً على الأقل — : جدول الإصلاح ، و جدول المعارضة . بيد أنه من الناحية العملية ، يصعب أحياناً أن نقرر ما إذا كان ما يترأى لنا معارضاً ، ليس حقاً بمجهود خداع تجاه الإصلاح ؛ وفكرة للدفاع عما يؤكد الكاتب من أنه رأى الإسلام الأصلي في الشئون الاجتماعية .

وكثيراً ما يوصف الإسلام بأنه دين عام شامل ؛ ولكن جميع الأفكار الدينية التي شكلت النظرة الخيالية والمقلية في ذهن الإنسان ، وقررت الأعمال الإرادية الإنسانية ، تميل إلى أن تكون شاملة . فهي يجب أن تعمل على أن تسيّر قواعدها على مختلف نواحي النشاط الاجتماعي ، لكي تسيطر على الحكومة . وعلى هذا الأساس فالدين اليهودي عام ، وكذلك المسيحية . ونحن نسينا ذلك فإبما نفعل لأن المسيحية منذ فجر حياتها ، كانت مضطرة إلى قبول السطة والقانون الروماني ؛ ولأنها — عند ما كان يظهر أنها على قاب قوسين أو أدنى من النصر ، في كفاحها المرير مع نظام الإقطاع في العصور الوسطى — كان عليها أن تتحمل صدمات عدوين جديدين هما : الإنسانية والعلم . والدم نفسه آخذ في الاقتراب من الانقلاب إلى فكرة التعميم ، بعد أن حطم معارضة الدين ، وذلك باتحاده مع الإنسانية وارتباطه بالتحجر الاقتصادي . وإذا حكمنا بطلانها في ألمانيا والروسيا ، فإن التعميم العلمي يعمل على إيقاع العالم في مأزق ضيق ، شديد وصعب ، يمدأ عن كل شيء ، إلا ما جربه الجنس البشري .

وبالمقارنة نجد أن التعميم (الشمول) في العقيدة الدينية طريق سهل واضح . فبما تكن عليه السلطات الدينية من غفلة ، فإنها على الأقل تعرف قيمة الفرد وشخصيته ، فتكفل له قدرأ معقولاً من الحرية . وفي الإسلام كان لهذه الحرية حد بعيد ، يزيد بعداً بفقد التنظيم ، وغياب القيادة ، ولكنها — كما في كل النظم العامة — تحاول أن تتحكم أو تمنع انتقال « الأفكار الخطرة » وانتشارها . وإنه الجدير بنا أن ننظر نظرة فاحصة في أثر مبدأ « الأفكار الخطرة » خطرة على من ؟ على مستقبل الفرد ؟ وإذا رأى الإنسان — بعد كل شيء — أن يخطر فيما يحلب له العقوبة الأبدية في جهنم ، فإن هذا هو شأنه الخاص . أم خطرة على تنقية المتفادات

٢- الاتجاهات الحديثة وظهور الإسلام :

القانون والمجتمع (*)

للأستاذ هـ . ا . ر . جب

من وجهة النظر الدينية الحديثة للمعارضين في أضييق معانيها ، نتجه نحو الغايات الاجتماعية للأمم الإسلامية . لما كانت التقاليد والأوضاع الاجتماعية والقانون — في الأصل — مظاهر للنظام الديني في الإسلام ، فإن كل هذه المسائل ترتبط بالثقافة الدينية إلى حد أكبر مما هي عليه في حضارتنا الغربية . وعلى ذلك فأحدث

(*) انظر : نشرناه في العدد ٧٩٠ من الرسالة الثراء (انترجم)

كذلك تكثر عنده أحلام « اليقظة » .

والطور الثاني إيجابي : يعتنى فيه المراهق بهندامه كما يكون شديد الغرور بحجاسنه الجسدية أو المعنوية والرغبة في إظهارها للغير كلما وجد إلى ذلك سبيلاً .

اكتمال الشخصية :

لا يمكن للشخصية أن تكتمل إلا إذا تم التوازن في شكل متآزر متناسق بين ما ذكرنا من مظاهر وانفعالات وصفات ، ومن خلل الرأى أن نعتمد على الطبيعة ككل الاعتماد لنهب لنا ذلك التوازن المنشود ، بل يجب علينا أن نعينها على أداء وظيفتها بكل ما في وسعنا وهي المسؤولية الجسيمة التي تقع على عاتق الوالدين والمربين والمرشدين ، فيجب عليهم — والحالة هذه — أن يكونوا أعلاماً لا قيام بها على أحسن وجه .

وليس المجال هنا بممتنع لسرد ما يجب اتباعه حتى ينشأ الطفل متزن الشخصية كاملاً وبارزها ، وقد عالج ذلك علماء التربية الحديثة والاجتماعيون بمقاربة شاملة وليدة التجارب والمقل المذكي .

هذه بيذة مختصرة ولحمة خاطفة من سيكولوجية الطفل وبدء سوت يهيمه عود قريب والموود أحمد

فضل أبو بكر

(درس)

سنة داروق الأول السودانية ثرونا

الإسلام لم يكن معتبراً — مثل القانون الروماني والحديث — أنه الخلاصة التدريجية لتجارب الناس التاريخية . وإن أول مظاهره هي ترتيب الأعمال في مستويات مطلقة للخير والشر ، وما أثبتت العقوبات لأحكام المستوى سوى مسألة ثانوية .

إن المستوى الصحيح للخير والشر ليس بالشيء الذي يمكن أن يتحكم فيه عقلياً . وقد رأينا في الفصل الأول (١) ، كيف أن العقليّة الإسلاميّة رفعت كل تلك النظريات العامة التي تخرج منها بمستويات مطلقة . وكانت الوسيلة الوحيدة التي يمكن معرفتها بها هي الملازمة ؛ إذ أن الله وحده هو الذي يعلم ما هو خير أو شر مطابق . ولذلك كان النظام القانوني في الإسلام يبدأ مع القرآن ، ويتطور جنباً إلى جنب — وبفلسفة الطريقة — مع التنظيم النظري . إن الأمثلة الموجودة في القرآن أو التي استخرجت منه ، قد اكتملت بسنة النبي صلى الله عليه وسلم السائدة ، وأنها الإجماع الثابت للمجتمع . وإن المذاهب الأربعة : الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي ، مذاهب قانونية ، أكثر منها دينية . ثم إن الجماعات التي نشأت بالنظريات ، قد شيدت نظمها على خطوط متشابهة .

ولسنا هنا في حاجة إلى أن نتمتع كثيراً في مبادئ هذه النظم القانونية وأساسياتها ، فإن أهم ما يعنيننا ، هو أن نحيط علماً بقيمة التأثير المتبادل بين القانون الإسلامي والمجتمع الإسلامي . فكل نظام يفترض — بآدي — بدء — أن هؤلاء الأشخاص الذين يعمل لخدمتهم يرغبون في قبول سلطانه ، ويفهمونه على أنه يحيط بهم — حتى ولو خاطروا من حين إلى آخر — وتمدوا حدوده . إذن فقبول القانون الإسلامي كان مترتباً على قبول دين الإسلام . وقد دخل في دين الإسلام عدد كبير من الشعوب التي كان السكل منها تراث اجتماعي شرعي . وباتخاذها الإسلام ديناً لها ، قبل أعضاء هذه المجتمعات مبدئياً سلطان القانون الإسلامي . ومما يمكن من شيء فإن من الواضح أنه ليس من السهل القضاء على التراث الاجتماعي المتيقن . وقد كان على زعماء الدين في الإسلام — في الواقع — أن يكافحوا في سبيل توسيع مدى السلطة الأصلية للعقيدة الإسلامي ، ونشره بين هؤلاء الناس .

(١) أسس الفكر الإسلامي .

وخلص المجتمع الذي قد يكون في خطر السوء أرباباً ! ولكن هذا إجماع متين في مجتمع ينظر إلى « الإجماع » كما ينظر إلى التنظيم الطبيعي . ولكن الاختلاف في المعتقدات قد يؤدي إلى الانقسام والقتال ، وهذا هو بيت القصيد . ولقد جرى العرف على أن المجتمع لا يمكن أن يكون ثابتاً غير مزعزع ، إلا إذا كانت الأخلاق شائعة فيه ؛ فنشرها عقيدة دينية صارمة ، ولن تصبح الأخلاق ثابتة راسخة إلا إذا كانت العقيدة الدينية في حرز حريز من المؤثرات المادية للإيمان وخالصة منها ، إذن فليست صيانة الأخلاق بأكثر أهمية من تثبيت المجتمع نفسه ، بل إنها الحالة الوحيدة التي يستطيع أن يتقدم في ظلها المجتمع نحو الطريق المستقيم ؛ مثلاً نحو مرتبة عالية من التكامل الاجتماعي ، وحياة أكثر ملائمة للفرد .

أي أن نوع المجتمع — الذي تشيده الجماعة لنفسها — يعتمد أساساً على معتقداته ، مثل طبيعة الكون وغايته ، ومكانة النفس الإنسانية فيه . وهذا اعتقاد طبيعي يتكرر في الكنيسة أسبوعاً بعد أسبوع . ولكن الإسلام هو الدين الوحيد الذي رى على الدوام إلى تشييد مجتمع على هذا المبدأ ، وكانت المادة الأساسية لهذا الفرض هي القانون . « علم القانون » — على حد تعبير أحد المفسرين المسلمين المشهورين — « هو معرفة الحقوق والواجبات التي تمكن الإنسان من أن يبصر الأحوال الصحيحة في هذه الحياة ، وأن يمد نفسه للعالم الآخر . »

وبعكس الحال في القانون الذي ورثه العالم المسيحي عن روما ، نجد القانون الإسلامي يعنى العلاقات بجميع أنواعها ، مع الله ومع البشر . ويشتمل على أمور كثيرة ، مثل نادية الواجبات الدينية ومنح الصدقات (أداء الزكاة) ، وكذلك النظم الجزائية والمدنية والاقتصادية والسياسية . وهو مجوهره وطبيعته وعمره متعاقب تماماً بالمثل الدينية . والواقع أن الأحكام الخلقية تعنى بالحقائق الظاهرية لفعل وقع أقل من عنايتها بالمواطن والنايات . وإن أي قانون وضعي ينبغي بوجه عام أن يهتم بالحقائق الخارجية . ولكن الروح والقواعد النهائية واحدة في كل ، فكلها يرفض الجدل الذي يرى صحة أفعال بعضها بسبب نتائجها الاجتماعية ، حتى ولو كانت نتائج مرغوباً فيها . وقد تبع ذلك أن القانون